

مؤشر محاسبي مقترح للإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق

على المصارف الليبية - دراسة اختبارية

فصيل محمد عبدالجليل¹ عماد محمد فني² إبراهيم مسعود الفرجاني³
 أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، أستاذ مشارك كلية الاقتصاد، قسم التمويل،
 جامعة بنغازي جامعة بنغازي جامعة بنغازي
 faisal951978@yahoo.com imadfnir@gmail.com abraham_m49@yahoo.com

الكلمات المفتاحية

الإفصاح الاختياري، عدم تماثل المعلومات، التقارير المالية، المصارف التجارية، سوق المال الليبي.

الملخص

تهدف الدراسة إلى بناء مؤشر للإفصاح المحاسبي لغرض الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية للمصارف الليبية اعتماداً على الإفصاح الاختياري للمعلومات غير المالية لسوق المال الليبي، وذلك من خلال توفير معلومات متماثلة بنفس القدر من حيث الكم والنوع لأصحاب المصلحة. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في التقارير المالية للمصارف المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي وهي (مصرف الصحاري، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، مصرف التجارة والتنمية، ومصرف الوحدة) حيث مثلت العينة ما نسبته 21% تقريباً من مجتمع الدراسة، وسبب اختيار هذه المصارف هو قيامها بنشر تقاريرها المالية بشكل منتظم خلال مدة الدراسة من 2007-2010. توصلت الدراسة إلى إمكانية اقتراح بناء مؤشر محاسبي لسوق المال الليبي للإفصاح عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات، واختبار هذا المؤشر على واقع المصارف الليبية المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي، كما تحققت الدراسة من وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية على الحد من عدم تماثل المعلومات.

A Proposed Accounting Indicator for the Voluntary Disclosure of Non-financial Information to Reduce Information Asymmetry by Apply on Libyan Banks - an Experimental Study Author

Abstract

The study aims to build an indicator for accounting disclosure for the purposes of reducing information asymmetry and improving the quality of financial reports for Libyan banks depend on the voluntary disclosure of non-financial information for the Libyan Stock market, by providing similar information of qualitative and quantitative to stakeholders. The study relied on the secondary data represented in the financial reports of the banks registered in the Libyan stock market (Sahara Bank, Al-Saray Bank, Bank of Commerce and Development and Wahda Bank). The sample represented approximately 21% of the study community. The reason for choosing these banks is It publishes its financial reports regularly during the study period from 2007-2010. The study found that, it is possible to propose building an accounting indicator for the Libyan stock market to disclose non-financial information to reduce information asymmetry and to test this indicator on the reality of Libyan banks listed in the Libyan stock market. The study also revealed that there is a significant effect of voluntary disclosure of non-financial on information reducing information asymmetry.

Keywords

Voluntary disclosure, Information asymmetry, Financial reports, Commercial banks, Libyan capital market

مقدمة الدراسة:

في القوائم المالية التقليدية بسبب عدم قدرتها على الحصول على القيمة الناشئة من الأصول غير الملموسة. حيث إن هذا العجز يزيد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يتسبب في إضعاف التخصيص الفعال للموارد في سوق الأوراق المالية (Kristandl and Bontis, 2007; FASB, 2001a)؛ وللمحد من بعض هذه المشكلات، يوجد جدل بأن هناك حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على المعلومات غير المالية، وترتيباً على ما سبق تستهدف الدراسة اقتراح مؤشر محاسبي للإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في التقارير المالية للمصارف الليبية للمحد من عدم تماثل المعلومات.

الجهود المهنية والأدبيات السابقة للدراسة:

قدم مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة Accounting Standard Board عام 1993 (ASB) ابتكاراً رئيساً في إعداد التقارير المالية للشركات العامة وهي المراجعة التشغيلية، والمالية الاختيارية (OFR) the voluntary Operating and Financial Review حيث يمكن الشركات من تقديم تفسير رسمي ومنظم وسرد لأدائها المالي. وكان OFR اختيارياً لجميع الشركات المدرجة في Financial Times Stock Exchange (FTSE) قبل 1 أبريل 2005، على الرغم من ذلك OFR أصبح إلزامياً للشركات العامة في المملكة المتحدة بعد 1 أبريل 2005، حيث أعلن وزير الخزانة في 28 نوفمبر 2005 أن قانون OFR لم يعد مطلباً اختيارياً لشركات المملكة المتحدة. وذكرت حكومة المملكة المتحدة أن هذا التغيير هو إعادة تقويم للسياسة وليس تغييراً جوهرياً (Petersen, C., & Plenborg, T., 2006)، لقد كان في الواقع تحولاً

تعد التقارير المالية وما تحويه من معلومات من أهم مخرجات النظام المحاسبي حيث تلعب تلك التقارير دوراً مهماً في توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية الخاصة بالمنشأة والتزاماتها وأدائها المالي خلال مدة معينة، لمختلف المستخدمين الذين يعتمدون على هذه التقارير بوصفها مصدرًا رئيسًا لتوفير المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة؛ إلا أن هذه التقارير وما تحوي من معلومات قد تعرضت للعديد من الانتقادات نتيجة قصورها في التعبير عن الواقع الاقتصادي، مما يفقدها أهميتها كأحد أهم مصادر المعلومات وقدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين، فقد أشار Cormier, et al (2012) بأن المستثمرين في سوق الأسهم يقومون بتقييم جودة التقارير المالية مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية الإفصاح الشاملة للشركة وشفافية المعلومات.

ويؤدي عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة من خلال نظرية الوكالة، إلى زيادة طلب المستثمرين على مزيد من الشفافية في الإفصاح الإلزامي أو الاختياري. ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية يزيد من سيولة الأسهم ويقلل من تكلفة رأس المال (Diamond and Verrecchia, 1991)، فقد تقرر المنشأة تقليل عدم تماثل المعلومات من خلال زيادة مستوى الإفصاح الاختياري للمعلومات؛ مما ينعكس ذلك على خفض التكلفة التي يتكبدها المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق للحصول على المعلومات (Cormier, et al 2012)، وتشير بعض الدراسات السابقة إلى أن ما يصل إلى 80% من القيمة السوقية للشركة قد لا تنعكس في بياناتها المالية (Sriram, 2008; Lev and Radhakrishnan, 2003; Lev, 2001; Brown et al., 1999; Lev and Zarowin, 1999) وأن قيمة المنشأة لا يتم الإفصاح عنها بشكل كافٍ

مؤشر إفصاح مكون من 62 بنداً على التقارير السنوية لـ 60 شركة أردنية غير مالية مدرجة في بورصة عمان لعام 2004. وقد وجد أن هناك تبايناً كبيراً في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات في المتوسط، ولتحقيق الهدف الثاني من هذه الدراسة تم استخدام الفرق بين سعري العرض والطلب النسبي بوصف مؤشراً لسيولة سوق الأسهم. والتي تظهر نتائج تراجع الفرق بين سعري العرض والطلب على مستوى الإفصاح، بعد التحكم في المتغيرات الأخرى، كما أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختياريًا والواردة في التقارير السنوية الأردنية تقلل الفارق بين العطاءات والطلبات، وبالتالي تزيد من سيولة سوق الأسهم.

وتناولت دراسة (Arvidsson, 2011) تحليل آراء أعضاء الإدارة فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقرير السنوي وتركز الدراسة على الجوانب التالية: الحوافز والكمية والتركيز واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسة غير المالية (IKPIs) والاتجاهات، وتستند البيانات إلى مسح شامل من خلال ورقة استبانة موجهة إلى مديري علاقات المستثمرين في أكبر الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم، وتؤكد نتائج الدراسة زيادة التركيز على المعلومات غير المالية المتعلقة بمعلومات الأصول غير الملموسة في إفصاح، علاوة على ذلك تكشف الدراسة عن تحول في الاتجاه من البحث والتطوير والمعلومات العلائقية نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمعلومات المتعلقة بالموظفين، وعدد متزايد من مؤشرات الأداء الرئيسة غير المالية وموقف إيجابي تجاه المتطلبات الإلزامية. وكشفت النتائج إلى أن الإفصاح الاختياري يعوض عن أوجه القصور في البيانات المالية للإفصاح عن الأصول غير الملموسة بشكل صحيح.

كبيراً في التركيز فيما يتعلق بأهمية توفير معلومات استشرافية في التقارير السنوية.

وفي عام 2006 نشر مجلس معايير المحاسبة (ASB) بياناً جديداً لإعداد التقارير المالية أوصى بالمطالبة باعتماد نسخة طوعية منقحة من OFR والتي كانت أكثر شمولاً من النسخة الإلزامية السابقة. وأشار مجلس معايير المحاسبة (ASB) إلى أن بيانات OFR يجب أن تكون موجهة إلى الأعضاء مع تحديد تحليلهم للأعمال وتوجهه استشرافي من أجل مساعدة الأعضاء على تقييم الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المنشأة وإمكانية نجاح تلك الاستراتيجيات (ASB, 2005: summary). بالإضافة إلى ذلك يجب أن يركز مكتب العلاقات الخارجية على الأمور ذات الصلة بمصالح الأعضاء (ASB, 2006). وأقر مجلس معايير المحاسبة ASB أن المعلومات ذات صلة "إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون" (FASB, 2010). يُذكر أن المعلومات المالية يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات "إذا كانت لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما" (FASB, 2010). وينص (FASB 2010b) على أن المعلومات سيكون لها قيمة تنبؤية "إذا كان من الممكن استخدامها كمدخل للعمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية".

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسات السابقة تبايناً كبيراً بين ممارسات إعداد التقارير وبين عدم تماثل المعلومات فقد هدفت دراسة (Haddad, et al 2009) إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري الوارد في التقارير السنوية للشركات الأردنية، ودراسة تأثير مستوى الإفصاح على سيولة البورصة باستخدام البيانات المنشورة. لتحقيق الهدف الأول تم تطبيق

السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. ويتأثر مستوى الإفصاح بقناعات الإدارة وورغباتها، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية، والمنافع المتوقعة إلى تكلفة إعداد البيانات، ومدى استخدامها من ذوي العلاقة، ومنها، المخاطر المرتبطة به. ويتحدد مستوى الإفصاح استناداً ومدى استفادة المنافسين منها. ولناقشة هذه العوامل تم تصميم استبانة، وزع منها 82 استمارة على عينة عشوائية من الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية، المدرجة أسهماً في سوق عمان المالي. وقد استبعدت المؤسسات المالية من الدراسة لاختلاف طبيعة أعمالها، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة بمستوى ثقة 95% وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة، كما أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في أثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية تبعاً لنوع النشاط وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين أثر تلبية حاجات مستخدمي البيانات المحاسبية وأثر المنافع المتوقعة.

وتستعرض دراسة Saa'deh, et al (2017) الأدبيات المتعلقة بدور الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات وتأثيره على تكلفة رأس المال على وجه التحديد، وتوضح التطورات الأخيرة في الدراسات المتعلقة بالإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال. وتركز على عدم تماثل المعلومات والعلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال. أعادت هذه الدراسة بناء فهارس الإفصاح الاختياري التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة من خلال دمج المبادئ التوجيهية لمبادرات إعداد التقارير العالمية مع

وفي ذات السياق كشفت دراسة (Uyar 2012) and Kilic عن مدى وجود علاقة بين ممارسات الإفصاح الاختياري وملاءمة القيمة في سوق المال التركي، وتتكون العينة من 129 شركة تصنيع مدرجة في بورصة اسطنبول لعام 2010. وتم جمع متغيرات أخرى من خلال تحليل محتويات التقارير السنوية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لممارسات الإفصاح الاختياري على ملاءمة القيمة، كما أن معلومات الإفصاح الاختياري تلقى عناية وقبول من قبل المستثمرين، وأوصت الدراسة على إعطاء إشارة للشركات لممارسة مزيد من الإفصاح الاختياري لتلبية توقعات أصحاب المصلحة،

بينما هدفت دراسة Ismail and El-Shaib (2012) التحقيق في تأثير السوق والمحددات التنظيمية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المصرية، حيث تم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري الذي يعتمد على فئات المعلومات التالية: المعلومات الاستراتيجية، ومعلومات مالية، ومعلومات غير مالية ومعلومات آفاق المستقبل لتقييم مستوى الإفصاح، باستخدام أسلوب تحليل متعدد المتغيرات، واستخدام محددات الإفصاح الطوعي: جودة الأرباح، وهيكل الملكية شدة المنافسة، ويمثل عدم تماثل المعلومات والعلاقات المحتملة مع مستوى الإفصاح أساساً للمناقشة، وتبين النتائج أن مستوى الإفصاح الاختياري في الأسواق الناشئة في مصر يتراوح من المستوى المنخفض إلى المستوى المتوسط، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري للشركة وجودة الأرباح وشدة المنافسة، في حين أن هذه العلاقة مهمة لعدم تماثل المعلومات وهيكل الملكية.

وتناقش دراسة عبد الجليل وأبي نصار (2014) العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية

المتعلقة بأصحاب المصلحة التي تغطيها التقارير تقلل من عدم تماثل المعلومات.

بينما هدفت دراسة (السيد، 2020) اختبار أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية اعتماداً على مجموعة من الدراسات السابقة، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية والتي يتم الإفصاح عنها فعلياً سواء في التقارير المالية أو المواقع الإلكترونية للبنوك أو في النشرات الدورية لها. وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط، والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وأشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية جاء مرتفعاً إلى حد ما اعتماداً على المؤشر المقترح بالدراسة، وأن هناك تأثيراً معنوياً لمستوى هذا الإفصاح على قيمة البنك، كما أن إدخال متغيري نوع مدخل المراجعة المشتركة المستخدم وتعقد عمليات البنك كمتغيرين معدلين زاد من القدرة التفسيرية للنموذج الأساسي للعلاقة محل الدراسة.

وفي مراجعة منهجية وشاملة لأدبيات عينة من الأدب لـ 135 دراسة تم جمعها من قاعدة بيانات Scopus حول محددات ممارسات الإفصاح من خلال تقارير الشركات كشفت دراسة (Zamil, et al, 2021) أن الأدبيات كانت مهتمة أكثر بنظرية الوكالة في التحقيق من دوافع الإفصاح الاختياري، مثل: حجم المنشأة، والعمر، والرافعة المالية، والسيولة، والربحية، وحوكمة الشركات، وهيكل الملكية. على الرغم من أن المحددات الخاصة بالمنشأة كانت الأكثر فحصاً، ومع ذلك، فإن النتيجة

التركيز على بورصة عمان، وتقرح الدراسة مزيداً من الإفصاح الاختياري (بما في ذلك الإفصاح الاجتماعي والبيئي) والذي بدوره سيقبل من تكلفة رأس المال.

وتهدف دراسة (Suharsono, et al 2020) إلى اختبار الإفصاح الاختياري، وجودة التقارير المالية، وعدم تماثل المعلومات بوصفها متغيرات مستقلة. وتم حساب متغير الإفصاح الاختياري باستخدام مؤشر خاص بالإفصاح الاختياري، وتكونت عينة الدراسة من 225 شركة تصنيع مدرجة في البورصة الإندونيسية للمدة 2016-2018. وتفيد نتائج الدراسة في الإفصاح الاختياري له تأثير إيجابي ومهم على جودة التقارير المالية من خلال المعلومات غير المتماثلة، وأن العلاقة بين الإفصاح الاختياري والمعلومات غير المتماثلة لها تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، وتنص على أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية للشركات يمكن أن يحد من عدم تماثل المعلومات، وكذلك العلاقة بين الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات تنص على أن الشركات التي تقدم اختياريًا الإفصاح عن المعلومات غير المالية سيزيد من اهتمام المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

بينما تهدف دراسة (Romito, S., & Vurro, C. 2020) هو اختبار ما إذا كان الإفصاح غير المالي، يقلل من عدم تماثل المعلومات. وتعتمد الدراسة على وجهة نظر أصحاب المصلحة للشركة لتحليل هيكل الإفصاح غير المالي من خلال ثلاثة أبعاد: عمق الإفصاح غير المالي واتساع نطاقه وتركيزه. لتفعيل المتغيرات، تم تطبيق تقنية تحليل المحتوى على التقارير غير المالية الصادرة عن الشركات الأمريكية المدرجة في مؤشر S & P500 خلال المدة 2004-2014 وتظهر النتائج أن كلا من مستوى الإفصاح غير المالي واتساع نطاق الموضوعات

تزويد أصحاب المصلحة بجميع المعلومات التي يرغبون فيها لاتخاذ قراراتهم.

وفي السياق نفسه أشار رد جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) على سؤال المفوضية الأوروبية، يناير 2011. فحواه:

"If you think that the current regime of disclosure of non-financial information should be improved, how do you suggest that this should be done?"

إذا كنت تعتقد أنه ينبغي تحسين النظام الحالي للإفصاح عن المعلومات غير المالية، فكيف تقترح أن يتم ذلك؟

وكانت الإجابة نعتقد بالتأكيد أن توحيد القياس، من خلال إنشاء مبادئ واضحة ستساعد على تحديد وإنتاج إفصاح ذي صلة عن المعلومات غير المالية، ومن المهم أن يتم دمج هذه المعلومات مع المعلومات المالية لتوفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار لجميع أصحاب المصلحة. وأشارت إلى أن تضييق مجموعة المستخدمين الأساسيين على المستثمرين (الحاليين والمحتملين)، سيضمن أن تظل التقارير (بما في ذلك المعلومات غير المالية) مبسطة ومركزة بشكل حاسم، وتجنب الكثير من التعقيد الموجود في إطار إعداد التقارير الحالية.

وتحتاج المنظمات إلى توفير المعلومات التي تجعل من الممكن تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمات. حيث يُنظر إلى المعلومات الكمية على أنها أكثر موثوقية وموضوعية. ويحاول الباحثون القيام بمحاولة تشخيص طبيعة المعلومات غير المالية التي يحتاج أصحاب المصلحة الإفصاح عنها من قبل المصارف الليبية والشكل الذي تقدم به، وكذلك ما إذا كانت المنظمات تعد تقارير غير مالية منفصلة، أو يتم تضمينها في تقاريرها المالية،

لا تزال غير حاسمة. في حين أن تأثير المراجعة الداخلية كأحد محددات الإفصاح الاختياري لم يتم استكشافه بعد

يمكن القول بناءً على نتائج الدراسات السابقة أن هناك عدداً من التحديات التي تنتظرنا في تشكيل إفصاحات فعالة حيث يتم التركيز - أيضاً - على المعلومات غير المالية الأكثر أهمية هو التعامل مع مخاوف الموثوقية والقابلية للمقارنة المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية ومؤشرات الأداء الرئيسة غير المالية ذات الصلة. ويجب أن يتم اتخاذ هذا الأمر على الفور من قبل الإدارة وصانعي السياسات ومنظمي الأسواق المالية إذا كانت عملية الإفصاح من قبل الشركات ستعمل بكفاءة وتسهم في الحد من عدم تماثل المعلومات ودعم التخصيص الفعال للموارد في سوق الأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

يحتاج أصحاب المصلحة إلى معلومات لا تتعلق بأهداف وسياسات المنظمات فقط ولكنهم يحتاجون معلومات عن الأهداف القابلة للقياس والأداء الفعلي والكمي كذلك؛ وبالتالي مزيجاً من المعلومات غير المالية النوعية والكمية للشركات (Bouten et al., 2011; Cormier, Magnan, & Van Al-Tuwajjri et al. (2004)، ويعتقد (Velthoven, 2005) أن الإفصاح الكمي أكثر موضوعية وإفادة لأصحاب المصلحة من الإفصاح النوعي.

وباستقراء الدراسات والبحوث المهنية السابقة أصبحت مسألة الإفصاح عن المعلومات غير المالية موضع اهتمام متزايد بين الباحثين والأكاديميين. وعلى الرغم من تزايد مستوى إفصاح المنظمات عن المعلومات غير المالية إلا أن هذا المستوى من الإفصاح لا يلبي الطلب المتزايد على المساءلة والشفافية من أجل

عليه يمكن القول بأن هناك قصوراً في الإفصاح المحاسبي والحاجة إلى تطويره لضمان تلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية وكذلك للحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح في المصارف الليبية؛ كذلك يمكن القول بأن المصارف الأكثر استعداداً للإفصاح عن المعلومات غير المالية هي تلك التي تحدد أصحاب المصلحة الذين يقدمون البيانات باستخدام المؤشرات وأيضاً تضمين المعلومات غير المالية في تقاريرها، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

هل يمكن اقتراح مؤشر محاسبي للإفصاح عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات؟ وهل يمكن التطبيق على المصارف الليبية؟

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في "اقتراح مؤشر محاسبي للإفصاح عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية" وقد انبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

وإذا كانت تستخدم المعايير والمبادئ التوجيهية في أثناء إعداد التقارير.

ولهذا الغرض تم إجراء دراسة استطلاعية على التقارير المالية لمصرف التجارة والتنمية خلال المدة من 2007-2010، اعتماداً على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وكشفت نتائج الدراسة الاستطلاعية:

- 1- أن المصرف يقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية بدون قصد.
- 2- تظهر النتائج عدم استخدام معيار محدد للإفصاح عن المعلومات غير المالية وذلك بسبب اختلاف الإفصاح من سنة لأخرى.
- 3- قصور الإفصاح المحاسبي حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمخاطر ورأس المال الفكري والحوكمة والأداء والتوقعات المستقبلية والفرص.
- 4- محدودية الإفصاح المحاسبي حول رؤوس الأموال الستة في المصارف¹

المخاطر والقيم الأخلاقية ، والقدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة والولاء والتحفيز لقيادة وإدارة وتدريب الفرق وتأهيل العمليات والمنتجات والخدمات.

ه - العلاقات الاجتماعية وعلاقات رأس المال والمؤسسات المنشأة مع المجتمعات والأطراف ذات الصلة والمجموعات الأخرى لتحسين الرفاهية الفردية والجماعية. يتجلى من خلال بعض الجوانب كقيم وسلوكيات مشتركة ورخصة اجتماعية للمنظمة لممارسة نشاطها التشغيلي.

و- رأس المال الطبيعي: الإجراءات البيئية المتجددة وغير المتجددة التي توفر تدفقاً للمنتجات والخدمات ، وتتدخل إيجابياً أو سلباً في رأس المال الطبيعي ، والذي يشمل المياه والأراضي والمعادن والغابات والتنوع البيولوجي وغيرها

1- رؤوس الأموال الستة في المصارف

- أ- رأس المال المالي الموارد المتاحة لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات ، والتي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة ، على سبيل المثال ، القروض ومنح رأس المال أو توليدها من خلال العمليات أو الاستثمارات.
- ب- رأس المال المصنّع المادية المتاحة في المؤسسة لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات ، مثل: المباني، والمعدات، والبنية التحتية.
- ج- رأس المال الفكري الأصول غير الملموسة التي تخلق ميزة تنافسية تشمل الملكية الفكرية، مثل: براءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر والبرمجيات وأنظمة المعلومات وغيرها. يركز على القضايا مواجهة مستقبل المنظمة.

د- رأس المال البشري العلاقات المختصة وخبرة الناس ، بما في ذلك المهارات والدوافع للابتكار ، بما في ذلك المواهب ودعم حوكمة الشركات ، وإدارة

- 1- رصد أهم جهود الفكر المحاسبي حول طبيعة الإفصاح الاختياري وأهم عناصره.
- 2- توصيف وتحليل طبيعة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- 3- اقتراح مؤشر محاسبي للإفصاح عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية.
- 4- اختبار المؤشر المقترح على واقع المصارف الليبية وذلك من خلال بعدين هما:
- البعد الأول: دراسة وتحليل مدى جوهرية علاقة الارتباط بين الإفصاح عن المعلومات غير المالية وبين الحد من عدم تماثل المعلومات.
- البعد الثاني: تقييم مدى جوهرية تأثير الإفصاح عن المعلومات غير المالية في الحد من عدم تماثل المعلومات.
- أهمية الدراسة:**
- تتبع أهمية الدراسة في دعم الشفافية والإفصاح والثقة بين إدارة المصارف وأصحاب المصالح والحد من عدم تماثل المعلومات من خلال وضع مؤشر تلتزم به المصارف الليبية عند الإفصاح عن المعلومات من خلال التقارير. وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية جودة التقارير المالية حيث تساهم الدراسة في:
- تقدم منهج عملي للإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات غير المالية وفقاً لما توصلت إليه الجهود البحثية وإصدارات المجالس والبورصات الدولية، واختبار هذا المنهج على واقع المصارف الليبية.
- 1- يساعد في تفعيل إصدارات ومبادرات المنظمات العلمية والمهنية على واقع المصارف الليبية والخاصة بالإفصاح المحاسبي في ظل المؤشرات ذات الصلة.
- 2- تحديث قواعد البيانات المحاسبية بقطاع المصارف، طبقاً للإصدارات ذات الصلة لدعم الدور الخارجي للرقابة على المصارف ولتنشيط سوق المال الليبي.
- فروض الدراسة:**
- أمكن للباحث صياغة مجموعة الفروض التي تتطلبها طبيعة الدراسة ومنهجيتها كما يأتي:
- الفرض الأول:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية وبين الحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية".
- الفرض الثاني:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية على الحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية".
- منهجية الدراسة:**
- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة المصارف الليبية المسجلة في سوق المال الليبي، وتعتمد الدراسة على المصدر الثانوي لجمع البيانات من خلال القوائم المالية وتقارير مجالس الإدارة، تمهيداً لتطبيق مجموعة من الإجراءات والاختبارات الإحصائية المتمثلة في استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 26) من خلال مجموعة الأساليب والاختبارات الإحصائية، لتقييم واختبار فروض الدراسة، وذلك اعتماداً على المنهج الاستقرائي، والاستنباطي.
- خطة البحث:**
- تنقسم خطة البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، يتمثل الجزء الأول: في الإطار العام للبحث الذي يحتوي على المقدمة والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة تساؤلاتها، وأهدافها، وفروضها، وأهميتها ومنهجها، ويتناول الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة، بينما يتناول الجزء الثالث: الجانب العملي للدراسة.
- الإطار النظري للدراسة:**

فعالية، وأوضح أنه يمكن للشركات أن تتخذ خطوات لجعل الإفصاح الخاص بما أكثر وضوحاً، كما نوه إلى أن أساليب الإفصاح الحالية تحتوي على الكثير من النمطية ومتكررة إلى حد أنه من الصعب بالنسبة للمستثمرين العثور على المعلومات الأكثر أهمية، وفي الوقت نفسه دعا بعض المستثمرين والمستخدمين الآخرين إفصاحات جديدة أو تحسينات في تلك الإفصاحات القائمة.

وتناولت دراسة (Purwanti & Kurniawan, 2013)

أساليب الإفصاح المحاسبي التي يمكن تصنيفها إلى المستويات الرئيسية الآتية:

أولاً: من حيث كفاية محتوى الإفصاح المحاسبي:

حيث تشمل كفاية الإفصاح من خلال التقارير المالية للوفاء بمتطلبات الأطراف أصحاب المصلحة في المنشأة ويشمل الأنواع الآتية: الإفصاح الكافي Adequate disclosure: وهو الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح طبقاً للمعايير أو القوانين، حيث إن الأرقام الواردة بالتقارير المالية يمكن أن تفسر بشكل صحيح من قبل المستثمر.

الإفصاح العادل Fair disclosure: وهو الإفصاح الذي ينطوي عليه الهدف الأخلاقي في إعطاء معلومات متساوية لجميع مستخدمي البيانات المالية من خلال توفير المعلومات الكافية للمستخدمين (تمائل المعلومات).

الإفصاح الكامل Full disclosure: وهو اشتغال التقارير المالية كافة المعلومات المالية وغير المالية، والعادلة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية بحيث تعبر التقارير المالية حقيقة أداء المنشأة ومسئولياتها الاجتماعية والبيئية وعلاقتها الداخلية والخارجية ومع الأطراف أصحاب المصالح.

الإفصاح الملائم Appropriate disclosure: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل

يتشمل هذا الإطار في مناقشة عنصرين رئيسين، هما الإفصاح المحاسبي، وعدم تماثل المعلومات.

العنصر الأول: الإفصاح المحاسبي

حيث يعد مفهوم الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدات الاقتصادية والعالم الخارجي، حيث عرفت دراسة (Shehata, 2014) الإفصاح المحاسبي في أبسط صورته بأنه "إعلام الجمهور عن طريق القوائم المالية للشركة".

بينما عرفت دراسة (Hassan & Marston, 2010)

الإفصاح المحاسبي بأنه الكشف المتعمد للمعلومات المالية (وغير المالية)، سواء العددية أو النوعية، الإلزامية أو الطوعية، عن طريق القنوات الرسمية أو غير الرسمية، وهناك وسائل مختلفة للشركات للإفصاح عن المعلومات مثل: التقارير السنوية، والمؤتمرات الصحفية، وعلاقات المستثمرين، والتقارير المرحلية، والنشرات، والبيانات الصحفية، والمواقع الإلكترونية، وغير ذلك من مصادر الإفصاح وتعد التقارير السنوية للشركات مهمة جداً في الإفصاح الإلزامي وإن كان ذلك بمفرده ليس كافياً في سوق المال، وهناك وسائل أخرى للإفصاح، مثل: التقارير المؤقتة التي يمكن أن توفر الإفصاح في الوقت المناسب، وفي السياق نفسه أشارت دراسة (Healy, 2001) إلى أن الشركات تستخدم مجموعة من الأساليب الإفصاح المختلفة من خلال التقارير المالية المنتظمة، بما في ذلك البيانات المالية، الحواشي، مناقشة الإدارة والتحليل، بالإضافة إلى ذلك، تشارك بعض الشركات في مجال الاتصالات التطوعية، مثل: توقعات الإدارة، ومقترحات المحللين والمؤتمرات الصحفية، والنشرات الدورية، ومواقع الإنترنت، وتقارير الشركات الأخرى، ومن شركات المعلومات، المحللين الماليين وخبراء الصناعة، والصحافة المالية. والطلب على إفصاح الشركات ينشأ من مشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة ويعتقد أن تعزيز الإفصاح للشركات يخفف من هذه المشكلات.

وأشار التقرير الصادر (Ernst & Young, 2014) أنه يتم التنسيق مع المنظمين وواضعي المعايير في كيفية جعل نظام الإفصاح أكثر

المنظمين ، ويعتبر أسلوب لتحسين مصداقية المنشأة من خلال الكشف الطوعي على نطاق أوسع ومساعدة المستثمرين في فهم استراتيجية عمل الإدارة

الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

ثانياً: الإفصاح المحاسبي من حيث الهدف:

● الإفصاح الوقائي Preventive Disclosure: عرفت دراسة (النصرأوي والفتلاوي، 2015، ص 188) بأنه الإفصاح التقليدي

ويهدف إلى حماية المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات غير ملائمة، ويجب أن تكون المعلومات وفقاً لهذا الإفصاح على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور الآتية: السياسة المحاسبية، التغير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، المكاسب والخسائر المحتملة، الارتباطات المالية، والأحداث اللاحقة

● الإفصاح التثقيفي Disclosure educational: لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح مع تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة، ومن أمثلة الإفصاح التثقيفي، الإفصاح عن أثر التغيرات في مستوى الأسعار، إعداد التقارير المرحلية، إعداد التقارير القطاعية، والإفصاح عن التنبؤات المالية.

ثالثاً: الإفصاح من حيث الإلزام القانوني:

● الإفصاح الإلزامي Mandatory disclosure: ويمثل الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها، وإذا كانت الشركات لا ترغب في الإفصاح عن المعلومات طواعية، فإن المعايير والقوانين تجبر الشركات على الإفصاح عن ذلك.

● الإفصاح الاختياري Voluntary disclosure: وهو القيام بالإفصاح عن البنود اختياريًا من قبل المنشأة دون أي إلزام من قبل

العنصر الثاني: عدم تماثل المعلومات:

هو عدم المساواة في إمتلاك المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية لأصحاب المصالح، وبالتالي تحقيق عائد للأطراف الداخلية نتيجة لإمتلاكها هذه المعلومات (السيد، 2005)، وأيضاً اختلاف في توافر المعلومات بين مديري المنشأة والملاك، وذلك لأن الوكيل نشط داخل المنشأة ومن ثم يمتلك قدرًا أكبر من المعلومات من الملاك، ويسمى هذا الاختلاف في توافر المعلومات بعدم تماثل المعلومات ويصبح مشكلة في حالة تفضيل مديرو المنشأة استخدام المعلومات لمصلحتهم الخاصة، حيث تشير دراسة Cheynel & Levine (2020) إلى أن جودة التقارير المالية ستخف في حالة وجود عدم تماثل في المعلومات، وستؤثر القيمة المنخفضة على مستوى فجوات المعلومات الكبيرة أو الصغيرة بين الإدارة والمستثمرين؛ عليه نستنبط وجود علاقة عكسية بين جودة التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات، وباختصار يعد عدم تماثل المعلومات حالة يكون فيها أحد أصحاب المصلحة لديه معلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر.

ووفقاً لدراسة Scott (2006) هناك نوعان من عدم تماثل المعلومات، وهما: (1) الاختيار العكسي Adverse selection، وهو نوع من عدم تماثل المعلومات يكون فيه طرف واحد أو أكثر من الأطراف المشاركة في معاملة تجارية، أو معاملة محتملة، يتمتع بمزايا معلوماتية أفضل مقارنة بالآخرين (2) الخطر الأخلاقي Moral hazard، وهو نوع من عدم تماثل

عن السنة نفسها مقسومًا على الربح الفعلي في نهاية السنة المالية (Richardson, 1998) وهناك البعض الآخر الذي اعتمد على الفرص الاستثمارية المتاحة، مثل: نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم، ونسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية، واعتمد بعضها على أسعار السهم وعوائده، مثل: ربحية التداول الداخلي حيث ترتبط أرباح التداول الداخلي بعدم الاختلاف في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين Frankel and (Li, 2004) ومقياس درجة تذبذب أسعار الأسهم من خلال حساب درجة التباين (الانحراف المعياري) في أسعار الأسهم (Sadka, 2007).

يتناول الجزء التالي من البحث إجراءات البحث التطبيقية؛ والمتمثلة في توصيف متغيرات البحث واختبار فروضه من خلال مجموعة من النقاط على النحو الآتي:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الليبية البالغ عددها تسعة عشر مصرفًا، هي: الجمهورية، والتجاري الوطني، والوحدة، والصحاري، وشمال أفريقيا، والواحة، والأمان، والوفاء، والسرايا، والخليج الأول، والمتحد، والتجاري العربي، والتجارة والتنمية، والمتوسط، والإجماع العربي، والليبي الخارجي، والنوران، والمصرف الإسلامي الليبي، ومصرف التنمية، ومصرف اليقين، ومصرف الأندلس)، بينما اقتصر عينه الدراسة على دراسة وتحليل محتوى التقارير المالية للمصارف المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، وهي: (مصرف الصحاري، ومصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الوحدة) حيث مثلت العينة ما نسبته 21% تقريبا من مجتمع الدراسة وسبب اختيار هذه المصارف هو قيامها بنشر تقاريرها المالية بشكل منتظم خلال مدة الدراسة من 2007-2010، كما أنها تمثل

المعلومات حيث يمكن لواحد أو أكثر من الأطراف المشاركة في معاملة تجارية، أو صفقة محتملة، مراقبة تصرفاتهم في إتمام الصفقة، بينما لا يستطيع الطرف الآخر ذلك.

عدم تماثل المعلومات، هو: شرط يوضح أن بعض المستثمرين لديهم معلومات والبعض الآخر لا يمتلكها أو أن الإدارة تتحكم في المعلومات أكثر من المستثمرين والدائنين (Jogiyanto, 2010).

ويعد عدم تماثل المعلومات مفهوماً رئيسياً في أسواق رأس المال لأنه يؤثر على سيولة الأسهم، والذي بدوره له تأثير على تسعير الأصول وعلى تكلفة رأس المال (Easley and OHara 2004). ويعد عدم تماثل المعلومات من محددات تقييم السوق للشركة نظراً لأن عدم تماثل المعلومات لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر وقد اقترحت الأدبيات المتعلقة.

مقاييس عدم تماثل المعلومات

على الرغم من أن عدم تماثل المعلومات يعتبر من الظواهر غير المنظورة ومن الصعب ملاحظاتها بطريقة مباشرة، إلا أن الفكر المحاسبي قدم العديد من المقاييس لظاهرة عدم تماثل المعلومات، فمنها التي اعتمدت على تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية والتي تنقسم إلى مقياس مدى السعر-Spread Ask-Bid وهو عبارة عن الفرق بين السعر الذي يريد المستثمر أن يشتري السهم به Ask Price والسعر الذي يريد المستثمر أن يبيع السهم به Bid Price ويقاس من خلال الفرق بين سعر أفضل عرض بيع (أعلى سعر للعرض) على متوسط سعر السهم، وسعر أدنى طلب شراء (أدنى سعر للشراء) (مقسوماً)، ومقياس حجم التداول أسعار البيع والشراء المرغوبة. وهناك بعض المقاييس التي اعتمدت على تنبؤات المحللين الماليين حيث يتم قياس تنبؤات المحللين الماليين من خلال الفرق بين الربح الفعلي عن السنة المنتهية ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين المتعلقة بالربح

القضايا البيئية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والرشوة قبل اعتماد هذا التوجيه، ولم يول الاتحاد الأوروبي سوى القليل من الاهتمام للإفصاح عن المعلومات غير المالية.

دوافع بناء المؤشر المقترح

اعتمد الباحثون في بناء المؤشر على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال حيث أصبحت الاستدامة والمعلومات غير المالية مصدر قلق رئيسي بين المديرين والمستثمرين والمستهلكين والمنظمين. حيث يولي المشاركون في سوق رأس المال أولوية متزايدة لأهمية المعلومات غير المالية. ويبحث المستثمرون والهيئات التنظيمية والمصارف عن المزيد من التوحيد القياسي لدفع المساءلة وإدراج الدوافع غير المالية في التصنيفات واللوائح، وإن زيادة التركيز العالمي المتعلق بتغير المناخ والتنوع والشمول وأزمة كوفيد-19 قد أدى فقط إلى تسريع هذا الزخم.

بنود المؤشر

اعتمد الباحثون في بناء المؤشر على المؤشر المصري للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والمعروف بـ ESG30، وكذلك المبادرة العالمية لأعداد التقارير G4، والمؤشر الفرنسي وعلى العديد من الدراسات مثل دراسة (ضيف، 2021؛ سرور، 2018).

يقترح الباحثون أن يشتمل مؤشر الإفصاح

الاختياري للمصارف اللببية على المكونات الآتية:

أولاً: عناصر محور الحوكمة:

- 1- معلومات عن بعد هيكل الملكية وحقوق المساهمين:
- هيكل الملكية:
1. عدد الأسهم العادية والمصدرة.
2. عدد الأسهم الأخرى المصدرة.
3. القيمة الاسمية لكل سهم عادي.
4. هوية أكبر مساهم.
5. هوية أصحاب المصلحة ذات الحصص الكبرى.

نسبة لا تقل عن 40% من حجم المعاملات المصرفية بدولية ليبيا.

مرجعية المؤشر

يساهم إدراج المعلومات غير المالية في تقارير المصارف بشكل كبير في شفافية المعلومات، وبالتالي فهي قضية ذات أهمية كبيرة في الإقتصادات في جميع أنحاء العالم (Lu and Maroun 2017; Abeysekera 2014) حيث يقوم عدد متزايد من المنظمات بنشر معلومات تكشف عن تأثير أنشطتها على البيئة، وحوكمة الشركات، والمجتمع، وحقوق الإنسان. وقد أدى هذا الوضوح المتزايد للمعلومات غير المالية إلى زيادة الوعي بأهمية هذه التقارير في عكس الممارسات التنظيمية.

وبعد الإفصاح عن المعلومات غير المالية إجراءً استراتيجياً يعمل بشكل أساسي على تحسين تواصل المنظمات مع أصحاب المصلحة (Fonseca 2010; Miska et al. 2013) وبالتالي، سلطت دراسة أجراها (Ernst and Young 2017) الضوء على الأهمية الرئيسة لهذه المعلومات للمستخدمين، وأشارت إلى أن 68% من المستثمرين أقرروا باستخدام هذه المعلومات في الوصول إلى قراراتهم الاستثمارية يرجع هذا التوسع في المعلومات المقدمة من المنظمات إلى حد كبير إلى العمل المنجز في هذا المجال من قبل مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) (Moneva et al. 2006; Brown et al. 2009; KPMG 2011) التي لا تزال مبادئها التوجيهية هي الأكثر موثوقية في الساحة الدولية في أوروبا، وشجعت العديد من المبادرات الحديثة بقوة على عرض المعلومات غير المالية، وبالتالي توجيه الاتحاد الأوروبي (EU) 2 / 95/2014 (EU 2014) وتكييفه مع الخصائص المحددة لكل دولة عضو، ويقترح أن كيانات المصلحة العامة (Public Interest Entities (PIEs) في أوروبا يجب أن تنشر "بياناً غير مالي" Non-financial statement يعالج

6. هوية المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 25% من أسهم التصويت الاجمالية
7. هوية المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 50% من أسهم التصويت الاجمالية.
8. هوية المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 75% من أسهم التصويت الاجمالية.
9. عدد وهوية المساهمين الذين يملكون أكثر من 10% من الأسهم.
10. المساهمون في المصرف من كبار المديرين.
11. المساهمون في المصرف من أعضاء مجلس الإدارة.
12. وصف وإيضاح حصص التأسيس.
13. مراجعة المساهمين حسب أنواعهم.
14. الملكية المتبادلة.
- نقاط إضافية للإفصاح عنها:
1. مقالات المصرف الاساسية واللوائح التي يمكن الوصول اليها عبر شبكة الإنترنت.
2. مساهم أجنبي (استثمار أجنبي مباشر أكثر من 50%).
3. مساهم أجنبي (استثمار أجنبي مباشر أكثر من 75%).
- حقوق المساهمين:
1. محتويات دليل حوكمة الشركات وأفضل الممارسات.
2. مدونة سلوك العمل والأخلاق.
3. محتويات مدونة السلوك المهني والأخلاقي.
4. التغيرات في النظام الأساسي للمصرف.
5. حقوق التصويت.
6. الإفصاح عن حصص التصويت للمساهمين.
7. الإفصاح عن التغير في حصص التصويت للمساهمين.
8. الإفصاح عن حصص التصويت غير المباشرة.
9. الشفافية التي يتم بها ترشيح مجلس الإدارة.
10. الشفافية التي يتم بها عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.
11. الشفافية في إجراءات بدء الاستفسار مع المجلس.
12. الشفافية في إجراءات طرح المقترحات في اجتماعات المساهمين.
13. سياسة توزيع الأرباح.
14. عرض آخر اجتماع للمساهمين.
15. عرض اجتماع المساهمين الكامل العام.
16. وجود جدول زمني لمواعيد المساهمين المهمة
- ب- معلومات عن بعد المعلومات المالية والتشغيلية:
- المعلومات المالية:
1. السياسة المحاسبية.
2. المعايير المحاسبية المستخدمة.
3. هل الحسابات تلي معايير المحاسبة المحلية.
4. البيانات المالية السنوية وفقا للمعايير الدولية المعترف بها
- GAAP, IFRS
5. إيضاحات حول البيانات المالية السنوية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية:
6. تقرير مراجعة فيما يتعلق بالبيانات المالية السنوية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
7. حالة اصدار تقرير مراجعة غير متحفظ فيما يتعلق بالبيانات المالية السنوية وفقا ل GAAP, IFRS
8. الإفصاح عن المعاملات ذات الصلة.
9. الإشارة إلى المعاملات ذات الصلة.
10. البيانات المالية (ربع سنوية / نصف سنوية) وفقا للمعايير الدولية.
11. إيضاحات حول البيانات المالية.
12. هل يتم مراجعة البيانات المالية قبل عرضها.
13. توقعات الأرباح.
14. توقعات مفصلة للأرباح
15. معلومات مالية على أساس ربع سنوي.
16. تحليل للقطاعات.
17. هيكل الإيرادات.
18. هيكل التكلفة.
19. اسم مكتب المراجعة.
20. كيفية دفع اتعاب المراجع.
21. نسخة من تقرير المراجع.
22. أي رسوم أخرى دفعت للمراجع غير رسوم عملية المراجعة.

23. ما إذا كان هناك بيانات مالية موحدة أم يتم مراجعة المنشأة الأم فقط أو المنشأة القابضة فقط.
24. طرق تقييم الأصول.
25. معلومات حول طريقة احتساب أهلاك الأصول الثابتة
26. قائمة بالشركات التابعة.
27. هياكل ملكية الشركات التابعة.
- نقاط إضافية يفصح عن:
1. تقرير مراقب الحسابات المستقل تقدم مباشرة إلى لجنة المراجعة المستقلة (على الأقل 66% مستقلة)
2. إذا كان المراجع لا يقدم خدمات استشارية أخرى غير عملية المراجعة في حدود أكبر من 25% من رسوم المراجعة.
3. المراجع لا يقدم أي خدمات غير عملية المراجعة.
- معلومات تشغيلية:
1. تفاصيل نوع الأعمال (النشاط) التي تقوم به المصرف.
2. المخرجات المادية للمصرف ونتائج أعمالها.
3. خصائص الأصول الثابتة المستخدمة.
4. مؤشرات الكفاءة.
5. نسب الصناعة.
6. مناقشة استراتيجية المصرف.
7. خطط الاستثمار في السنوات المقبلة.
8. معلومات مفصلة عن خطط الاستثمار في السنوات المقبلة.
9. التنبؤ بتوقعات الإنتاج من أي نوع.
10. لحة عامة عن اتجاهات الصناعة.
11. حصة المصرف في السوق.
- ج- معلومات بعد هيكل مجلس الإدارة.
- مجلس الإدارة والمديرين
1. قائمة أعضاء مجلس الإدارة.
2. تفاصيل حول المديرين بخلاف الاسم والعنوان.
3. تفاصيل عن الوظائف الأخرى وموقف المديرين المستقلين.
4. تفاصيل حول عمل مجلس الإدارة السابق.
5. الإفصاح عندما ينضم مدير جديد.
6. اسم رئيس المجلس.
7. تفاصيل الرئيس واسمه وعنوانه.
8. تفاصيل حول دور مجلس الإدارة.
9. الاحتفاظ بقائمة أعمال المجلس.
10. قائمة لجان المجلس.
11. أسماء جميع أعضاء كل لجنة.
12. هل هناك وظائف مراجعة داخلية بجانب وجود لجنة مراجعة
13. سجل حضور مجلس الإدارة.
14. قائمة كبار المديرين.
15. خلفيات عن كبار المديرين.
16. تفاصيل غير مالية لعقد المدير التنفيذي.
17. عدد الأسهم التي عقدت في الشركات التابعة.
- نقاط إضافية - يفصح عن:
1. يشكل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أكثر من 33% من أعضاء مجلس الإدارة:
2. يشكل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أكثر من 50% من أعضاء مجلس الإدارة:
3. يشكل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أكثر من 67% من أعضاء مجلس الإدارة:
4. حجم مجلس الإدارة لا يقل عن 7 ولا يزيد عن 18 عضو.
5. الرئيس التنفيذي للشركة ورئيس المنشأة ليس شخص واحد.
6. يتم التصويت في الجمعية العامة العادية بطريقة الاستطلاع rather poll وليس بطريقة عرض الأيدي show of hand
7. أكثر من 50% من أعضاء لجنة المراجعة مستقلين.
8. لجنة المراجعة مستقلة بنسبة 66% على الأقل.
9. لجنة المراجعة مستقلة بنسبة 100%.
10. أكثر من 50% من أعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة مستقلين.
11. لجنة الترشيحات والحوكمة مستقلة بنسبة 66% على الأقل
12. لجنة الترشيحات والحوكمة مستقلة بنسبة 100%.
13. أكثر من 50% من أعضاء لجنة التعويضات مستقلين.
14. لجنة التعويضات مستقلة بنسبة 66% على الأقل.
15. لجنة التعويضات مستقلة بنسبة 100%.
16. توجد لجنة لإدارة المخاطر على مستوى المجلس.

17. المدير الواحد لا يتواجد في أكثر من 3 مجالس مختلفة على مستوى المصرف.
18. حضور أكثر من 75% من أعضاء المجلس في اجتماعاته.
19. حضور أكثر من 90% من أعضاء المجلس في اجتماعاته.
20. يقوم المجلس بأجراء تقييم ذاتي منظم.
21. يجتمع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة.
22. يجتمع المجلس أكثر من 4 مرات في السنة.
- مكافآت مجلس الإدارة والمديرين:
1. عملية اتخاذ القرار لأعضاء مجلس الإدارة.
2. تفاصيل رواتب المديرين.
3. شكل رواتب المديرين (نقدا / أسهم).
4. عملية تحديد الاجور الادارية (وليس المجلس).
5. خصوصيات الإدارة العليا (الاجور والمكافآت).
6. مؤشرات الاداء المرتبطة بتعويضات الإدارة العليا.
- د- معلومات عن أخلاقيات العمل ومسئولية المصارف:
- الفساد:
1. السياسات والإجراءات المتعلقة بالرشوة والفساد.
- القيادة:
1. الالتزام العلن بالاعتراف بمعايير مسؤولية المصارف
2. بيان المدير التنفيذي بشأن حوكمة الشركات
3. بيان المدير التنفيذي بشأن المسؤولية الاجتماعية
4. اتفاقات المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية الموقعة عليها
- أخلاقيات العمل
1. نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية
2. تقرير مراجعة المسؤولية الاجتماعية للمصرف أو مضمونة بشكل مستمر.
3. تقرير إطار المبادرة العالمية لأعداد التقارير GRI
4. الأداء البيئي والاجتماعي (تحليل تشغيلي)
- نقاط إضافية يفصح عن
5. نشر وصف قيم المنظمة مبادئها ومعاييرها وقواعدها
6. الإفصاح عن الاستراتيجيات والممارسات التسويقية
7. التسويق الأخلاقي
- ثانيا: عناصر محور البيئة:
- أ- الجانب المالي محور البيئة:
- 1- إجمالي التدفقات النقدية على القضايا البيئية.
- 2- نفقات الغرامات والتعويضات البيئية.
- 3- النفقات الرأسمالية لتحسين المظهر الإجمالي للبيئة.
- ب- معلومات بعد البيئة:
- التلوث البيئي:
1. انبعاثات الغاز الدفيئة المباشرة وغير المباشرة المسببة للاحتباس الحراري.
2. انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري.
3. انبعاثات المواد المستنفذة للأوزون.
4. أكاسيد النيتروجين والكبريت وغيرها.
5. المخاطر المالية أو التنظيمية المرتبطة بتغير المناخ
6. سياسة إدارة الانبعاثات أو المخاطر التنظيمية المرتبطة بتغير المناخ.
- نقاط إضافية يفصح عن
1. أهداف محددة تتعلق بالانبعاثات
2. برنامج ائتمان الكربون المتزمين
- استخدام المواد الطبيعية
1. استهلاك الطاقة موزعة حسب مصدر الطاقة الرئيسي
2. استخدام موارد الطاقة المتجددة
3. حفظ الطاقة الكلية نتيجة للتحسينات الحفظ والكفاءة.
4. مبادرات للحد من استهلاك الطاقة أو مراجعة الطاقة.
5. الأهداف المتعلقة بالمحافظة على الطاقة.
6. نوع المواد الخام المستخدمة.
7. نسبة المواد المستخدمة التي يعاد تدويرها.
8. مبادرات لتحسين كفاءة استخدام المواد.
9. سياسات / مبادرات إدارة استخدام المياه.
10. مجموع استخدام المياه.
11. سياسة إدارة مياه الصرف.
12. سياسة التخلص من النفايات الضارة.
13. سياسة إدارة المياه (النفايات) التي يتم التخلص منها
- نقاط إضافية - يفصح عن

1. إنتاج الطاقة ذات الكفاءة العالية (الألواح الشمسية على سبيل المثال)
- ت- معلومات البعد الاجتماعي
- مؤشرات الاداء وسياسة الإدارة
1. معلومات متعلقة بدورة حياة المنتج
2. حوادث، فرض غرامات، جزاءات غير نقدية، عدم الامتثال
- للأنظمة البيئية المعمول بها
3. الأثر البيئي لوسائل النقل المستخدمة لأغراض لوجستية
4. سياسة بيئية واضحة
5. جهود للحفاظ على التنوع البيولوجي
6. نظام الإدارة / شهادة بشأن الممارسات البيئية ISO 14001
7. سياسة إدارة الكوارث
- نقاط إضافية - يفصح عن
1. نظام إدارة بيئية في كل المرافق وشهادة الايزو 14001
- ثالثا: عناصر محور المسؤولية الاجتماعية:
- أ- معلومات بعد العاملين:
- علاقات الموظفين / خلق فرص عمل
1. برامج التطوير الوظيفي
2. مبادرة إشراك العاملين في صنع القرار
3. معلومات عن السياسة / القواعد المتعلقة بالمنافع غير المالية للعاملين
4. معلومات عن السياسة / قواعد الرعاية الصحية
5. الرعاية الصحية للعاملين بعد نهاية الخدمة
6. السياسة/ القواعد المتعلقة بفصل العاملين
7. سياسة / قواعد توزيع الأرباح
8. الشروط الموجودة في عقود العاملين
9. مشاركة العاملين في المناسبات الاجتماعية
10. الاهتمام بالبعد الترفيهي للعاملين وأسرهم
11. مشاركة أصحاب المصلحة في سياسة تحديد الأجور
12. نظام تعويض العاملين عند نهاية الخدمة
- حقوق العمال
1. نظام الإدارة /شهادة تتعلق بالتوظيف وممارسات العمل
2. سياسة حماية حقوق الإنسان
3. مبادرات فرص تعزيز السياسات المذكورة
4. عدد الاضرابات/ اغلاق اماكن العمل وعدد العاملين المشاركين
- نقاط إضافية - يفصح عن
1. شهادة SA 8000
2. الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية الاساسية في مدونة السلوك
3. دستور لقواعد السلوك تطبق على سلسلة التوريد
- صحة وسلامة العاملين:
1. سياسة الصحة والسلامة.
2. حالات العمل المرتبطة بالإصابة / الحوادث
3. مبادرة صحة الموظفين وسلامتهم.
4. نشر معلومات صحية والتوعية حول فيروس نقص المناعة الايدز
5. شهادة ممارسات الصحة والسلامة.
- نقاط إضافية - يفصح عن
1. وثيقة OHSAS 18000 الخاصة بالصحة والسلامة المهنية
- تكافؤ الفرص
1. فرص عمل متساوية (جنس - طبقة)
2. عدد العاملين من الجنسين
3. عدد الموظفين حسب العرق أو الطائفة
4. مبادرة لتعزيز فرص عمل المرأة / ذوي الاحتياجات الخاصة
5. سياسة التمييز في التوظيف / معاملة الموظفين المصابين بفيروس الايدز
- نقاط إضافية- يفصح عن
1. مجلس الإدارة لديه مديرة نسائية مستقلة
- العلاقات الاتحادية
- 1 عدد أو نسبة العاملين النقابيين
- ب معلومات البعد المجتمعي
- حقوق الإنسان

1. السياسة / مدونة لقواعد السلوك في معالجة الإنسان (عمالة أطفال / سخرة)
 - الاستثمار المجتمعي
 1. بيان / سياسة واضحة بشأن الاستثمار المجتمعي
 2. مبادرات بشأن الوعي المجتمعي أو التعليم
 3. مشاركة المنشأة في مبادرة القطاعين العام والخاص لتنمية المجتمع المحلي
 4. وصف قيمة المساهمات والتبرعات الخيرية
 5. الإفصاح عن برامج التبرعات
 6. الإفصاح عن تمويل البرامج الدراسية
 7. انشاء مشروعات لا تهدف للربح ولكن لخدمة المجتمع
 8. سمعة المصرف داخل المجتمع
 - ح- معلومات بعد العملاء والمنتج:
 - سلامة المنتج:
 - 1. سياسة / إجراءات سحب المنتج
 - مكافحة الاحتكار
 - 1. سياسة تغطي الممارسات العادلة والممارسات الاحتكارية
 - نوعية وجود المنتج:
 - 1. النفقات السنوية المترتبة على مبادرات التوعية للعملاء
 - 2. عدد دراسات استقصائية لتقييم رضا العملاء
 - 3. وضع آلية لمعالجة الشكاوي والمقترحات (العملاء المرتدة)
 - 4. سياسة / إجراءات لحماية سرية معلومات العملاء / الخصوصية
 - 5. إجراءات وبرامج للالتزام بالقوانين، والمعايير وميثاق أخلاقي طوعي، فيما يتعلق بالاتصالات التسويقية بما في ذلك الاعلان، الترويج، الدعاية
 - 6. سياسة / إجراءات لتعليم العملاء بشأن المنتج / الخدمة المقدمة
 - 7. نظام إدارة / التصديق بخصوص جودة المنتج ISO 9000 / Six Sigma
 - رابعاً: عناصر محور الإفصاح عن المخاطر:
 - 1- مخاطر قصور الكفاءة المالية.
 - 2- مخاطر الهيكل التمويلي.
- 3- مخاطر الكفاءة الإدارية.
 - 4- مخاطر الكفاءة الفنية.
 - 5- مخاطر مخالفة تعليمات لجنة بازل.
 - 6- مخاطر المنافسة
 - 7- سياسات إدارة المخاطر
 - 8- المخاطر البيئية
 - 9- مخاطر الاختلاس والاحتيال
 - 10- المخاطر التكنولوجية
 - 11- مخاطر السيولة
 - 12- مخاطر الائتمان
 - 13- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة
 - 14- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية
 - 15- مخاطر تقلبات أسعار الصرف
 - 16- مخاطر تقلبات أسعار السلع
 - 17- مخاطر العسر المالي
- خامساً: عناصر محور الإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية:
- 1- مؤشر كفاية رأس المال.
 - 2- مؤشر جودة الأصول.
 - 3- مؤشر الإيرادات والربحية.
 - 4- مؤشر السيولة.
- سادساً: الإفصاح عن رؤوس الأموال:
- رأس المال المالي.
 - رأس المال المصنّع.
 - رأس المال الفكري.
- رأس المال البشري:
- العلاقات الاجتماعية.
 - رأس المال الطبيعي.
- توصيف وقياس متغيرات الدراسة:**
- تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير المستقل؛ والذي يمثل الإفصاح الاختياري للمعلومات غير المالية والذي اشتمل على (معلومات محور الحوكمة، معلومات المحور البيئي، معلومات المحور الاجتماعي، معلومات محور المخاطر، معلومات محور السلامة المالية، الإفصاح عن رؤوس الأموال)، والمتغير التابع والمتمثل في عدم تماثل المعلومات، ومجموعة من

بائع السهم؛ وبناء عليه فإنه كلما ازداد مدى السعر كان ذلك دليلاً على عدم تماثل المعلومات في السوق (أمين، 2016). سيتم قياس عدم تماثل المعلومات باستخدام المدى المقدر بين أعلى سعر وأدنى سعر. وقد طور هذا المقياس من قبل Corwin and Schuhz (2012) بالاعتماد على الأسعار الأعلى والأدنى اليومية حيث طور الباحثان مقياس Bid-asks spread الذي يعتمد على أسعار العرض والطلب إلى مقياس يعتمد على أعلى وأدنى سعر للسهم، والذي يمكن تطبيقه في العديد من الأسواق بحكم توفر البيانات عن أعلى وأدنى سعر، وبالتالي يمكن استخدامه كبديل لمقياس Bid-asks spread ويمكن التعبير عن الصيغة الرياضية للمقياس كالتالي:

$$S = \frac{2(a^e + 1)}{1 + e^a}$$

حيث

$$a = \frac{\sqrt{2\beta} - \sqrt{\beta}}{3 - 2\sqrt{2}} - \sqrt{\frac{\gamma}{3 - 2\sqrt{2}}}$$

$$\beta = \left[\ln \left(\frac{H_{t,t}^0}{L_{t,t}^0} \right) \right]^2 + \left[\ln \left(\frac{H_{t,t+1}^0}{L_{t,t+1}^0} \right) \right]^2$$

$$\gamma = \left[\ln \left(\frac{H_{t,t+1}^0}{L_{t,t+1}^0} \right) \right]^2$$

H_t^0 و L_t^0 أعلى سعر في نفس اليوم و $H_{t,t+1}^0$ و $L_{t,t+1}^0$ أعلى سعر وأدنى سعر ليومين متتاليين

المتغير المستقل: الإفصاح عن المعلومات غير المالية

تتمثل في معلومات محور الحوكمة، معلومات المحور البيئي، معلومات المحور الاجتماعي، معلومات المحور المخاطر معلومات السلامة المالية، الإفصاح عن رؤوس الأموال. في حالة قيام المنشأة بالإفصاح يتم إعطاء الرقم 1 أمام البند، وفي حالة عدم الإفصاح يتم إعطاء الرقم

المتغيرات الحاكمة والتي تتمثل في (حجم المنشأة، العائد على الأصول، الرافعة المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (1): متغيرات الدراسة:



المصدر إعداد الباحثين

المتغير التابع: عدم تماثل المعلومات:

اعتمدت الدراسة الحالية على قياس عدم تماثل المعلومات من خلال مدى السعر، ويقصد بمدى الفرق بين أعلى سعر يرغب مشتري السهم أن يدفعه وأدنى سعر يمكن أن يقبله

معلومات المحور الاجتماعي، riskin الإفصاح عن معلومات المخاطر، fansaf الإفصاح عن معلومات السلامة المالية، Capital الإفصاح عن رؤوس الأموال، size حجم المصرف، roa العائد على الأصول، lev الرافعة المالية.

b_1-b_9 : معاملات نموذج الانحدار، A : ثابت للنموذج، e : الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة خلال المدة 2007-2010، وعلى إفصاح المصارف على موقع سوق المال الليبي، والقوائم والتقارير المالية لهذه المصارف خلال تلك الفترة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث مقاييس النزعة المركزية والتشتت.
- اختبار Kolmogorov-Smirnova لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- اختبار الارتباط: لدراسة اتجاه وقوة ومعنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية من ناحية، وبين هذه المتغيرات والمتغير التابع من ناحية أخرى، فإذا كان معامل الارتباط موجب فإن ذلك يعبر عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات، وإذا كان معامل الارتباط سالباً فإن ذلك يعبر عن وجود علاقة عكسية بين المتغيرات.
- اختبار الانحدار: لتقدير أو التنبؤ بقيمة المتغير التابع بمعلومية المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، مع الأخذ في الاعتبار أن تقديرات نموذج الانحدار تقديرات احتمالية، كما يفسر الاختبار مدى تأثير كل من المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية التغير في سلوك المتغير التابع.

- التحليل الوصفي

صفر، وبالنسبة للنقاط الإضافية يتم إعطاء الرقم 3 في حالة الإفصاح أو صفر في حالة عدم الإفصاح (ضيف، 2021؛ سرور 2018)

المتغيرات المتحكمة:

- اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المتحكمة والتي من المحتمل أن يكون لها أو بعضاً منها تأثير في الحد من عدم تماثل المعلومات وتتمثل هذه المتغيرات في:
 - حجم المنشأة: تمثل حجم المنشأة أحد المحركات التي تؤثر على الإفصاح وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
 - العائد على الأصول: حيث يقاس بنسبة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول.
 - الرافعة المالية: وتعتبر الرافعة المالية عن مدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية نتيجة اعتمادها على التمويل بالقروض وتم احتسابها بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.
- نموذج الدراسة:

يتمثل النموذج المقترح في العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في الحد من عدم تماثل المعلومات

$$\text{Infoass} = a + b_1 \text{gov} + b_2 \text{env} + b_3 \text{social} + b_4 \text{riskin} + b_5 \text{fansaf} + b_6 \text{Capital} + b_7 \text{size} + b_8 \text{roa} + b_9 \text{Lev} + e$$

حيث إن:

Infoass تمثل المتغير التابع وهو الحد من عدم تماثل المعلومات، gov الإفصاح عن معلومات محور الحوكمة، env الإفصاح عن معلومات محور البيئة، social الإفصاح عن

كما يلحظ من بيانات الجدول السابق رقم (1) أن المتوسط العام للمصارف الاربعة بالنسبة للمتغير حجم المصرف قد بلغ 1.944، أي أن حجم المصرف يمثل محور اهتمام بالنسبة لعينة الدراسة وان قيمة الأصول في المصارف محل الدراسة تمثل أكبر قيم بين متغيرات الدراسة الأخرى وأن الانحراف المعياري يتراوح بين 2.8541 والخاصة بالانحراف المعياري العائد على الأصول، وأن أقل قيمة للانحراف المعياري هي 0.03668 والخاصة بالرافعة المالية، ويستنتج من ذلك مدى وجود تباين بين المصارف عينة الدراسة.

2- اختبار Kolmogorov-Smirnova

الجدول رقم (2): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnova

Kolmogorov-Smirnov ^a										
Capital	lev	roa	size	fansaf	riskin	social	env	Gov	infoass	
.265	.131	.453	.265	.187	.219	.163	.124	.143	.167	Statistic
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	Df
.000	.200*	.000	.000	.030	.004	.101	.200*	.200*	.080	Sig

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن معنوية اختبار كلمجروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnova أكبر من 0.05 مما يدل على اعتدالية توزيع بياناتها وصلاحياتها لكل من المتغيرات المتغير التابع بدرجة 0.08 وكل من المتغيرات المستقلة معلومات محور الحوكمة، معلومات المحور البيئي، معلومات المحور الاجتماعي، الرافعة المالية عليه يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛ عليه يتم استخدام الاختبارات المعلمية في اختبار فروض الدراسة

3- اختبار الارتباط

لاختبار الفرض الأول القائل: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية"

الجدول رقم (1): نتائج التحليل الوصفي

	infoass	gov	env	Social	riskin
N	24	24	24	24	24
Mean	.431328	.51469	.3985	.4619	.5506
Std. Deviation	.158806	.14096	.0765	.0858	.1461
Minimum	.1690	.2570	.2370	.3457	.0497
Maximum	.6205	.6984	.5640	.6037	.6986
	fansaf	size	roa	Lev	Capital
N	24	24	24	24	24
Mean	.6641	1.954	1.528	.9023	.325724
Std. Deviation	.0561	.5575	2.854	.0366	.092931
Minimum	.5895	1.023	.0000	.8231	.1706
Maximum	.7389	2.996	8.639	.9554	.4994

باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية وهو المتوسط الحسابي، وعلى الرغم من أهمية وفائدة المتوسط الحسابي وفائدته إلا أنه لا يوضح بصورة كاملة طبيعة التوزيع. ومن ثم قام الباحثون باستخدام الانحراف المعياري كأحد أهم مقاييس التشتت لمعرفة درجة انتشار درجات التقييم حول المتوسط الحسابي.

ومن المعروف أنه عندما يكون التشتت صغيراً فإن المتوسط الحسابي يعبر عن القيمة النموذجية أي القيمة التي تمثل تقريبا مفردات القيم وأن المتوسط الحسابي في هذه الحالة يعد تقديراً مأموناً أي يمكن الاعتماد عليه أو أنه تقدير جيد للمتوسط في المجتمع. أما إذا كان التشتت كبيراً فإن المتوسط لا يمثل القيمة النموذجية أي لا يمكن الاعتماد عليه ما لم يكن حجم العينة كبيرة.

المستقلة وهي الإفصاح عن معلومات السلامة المالية والعائد على الأصول والرافعة المالية حيث بلغت نسبة الارتباط 0.096، -0.314، -0.319 على التوالي وهذا الارتباط غير معنوي مما يعبر عن أن هذه المتغيرات لا تمثل ولا تعبر عن المتغير التابع وهو تماثل المعلومات.

2.3. العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض
 كما يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين الإفصاح عن محور الحوكمة والإفصاح عن المحور الاجتماعي، والإفصاح عن معلومات السلامة المالية، وحجم المنشأة والإفصاح عن أنواع رأس المال حيث بلغ نسبة الإفصاح 0.678، 0.701، 0.657، 0.633، 0.633 على التوالي.

وفقا لما سبق نرفض الفرض الأول القائل: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية في الحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية". وقبول الفرض البديل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية في الحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية".

البيانات الجدول رقم (4) يتضح أن المتغيرات المستقلة

Durbin-Watson	Change Statistics				Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	متغير مفسر
	Sig.	F	df2	df1					
	.000	22	1	99.81	.819	.06900	.811	.819	Gov
	.000	21	1	22.36	.093	.04915	.904	.913	size
1.608	.001	20	1	16.61	.040	.03722	.945	.952	Fansaf

من بيانات الجدول رقم (4) يتضح أن المتغيرات المستقلة gov الإفصاح عن معلومات محور الحوكمة يفسر حوالي 0.811، والمتغير المستقل size حجم المصرف يفسر حوالي 0.904، والمتغير المستقل fansaf الإفصاح عن معلومات السلامة المالية يفسر حوالي 0.952 في التباين في المتغير التابع الحد من تماثل المعلومات.

		infoass	gov	env	social	riskin	fansa f	size	roa	Lev	Capit
infoass	Pearson	1	.905*	-.539*	.696*	.698*	.096	.809*	-.314-	-.319-	.809**
	Sig.		.000	.007	.000	.000	.655	.000	.135	.128	.000
gov	Pearson		1	.678*	.701*	.657*	-.144-	.633*	-.362-	-.497-	.633**
	Sig.			.000	.000	.000	.503	.001	.082	.013	.001
env	Pearson			1	.550*	.357	.422-	.466*	.211	-.123-	.466*
	Sig.				.005	.087	.040	.022	.321	.566	.022
social	Pearson				1	.396	-.139-	.589*	-.387-	-.457-	.589**
	Sig.					.056	.516	.002	.062	.025	.002
riskin	Pearson					1	.125	.519*	-.183-	-.287-	.519**
	Sig.						.560	.009	.391	.174	.009
Fansaf	Pearson						1	-.015-	.215-	-.124-	-.015-
	Sig.							.944	.313	.563	.944
Size	Pearson							1	.048	.069	1.000
	Sig.								.823	.749	.000
Roa	Pearson								1	.645*	.048
	Sig.									.001	.823
Lev	Pearson									1	.069
	Sig.										.749
Capital	Pearson										1
	Sig.										

1.3. العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

من خلال الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين المتغير التابع والمتمثل في تماثل المعلومات والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإفصاح عن محور الحوكمة، والإفصاح عن المحور البيئي، والإفصاح عن المحور الاجتماعي والإفصاح عن معلومات المخاطر، وحجم المنشأة، والإفصاح عن أنواع رأس المال، حيث بلغت نسبة الارتباط 0.905، 0.539، 0.696، 0.698، 0.809، 0.809 على التوالي، ويعبر ذلك عن أن هذه المتغيرات المستقلة ذات ارتباط إيجابي قوى ومعنوي مع المتغير التابع وهو تماثل المعلومات وان هذه المتغيرات المستقلة تعبر بشكل قوى عن تماثل المعلومات وأنه في حالة زيادة الإفصاح عن هذه المتغيرات المستقلة موضع الدراسة فإن ذلك ينعكس على زيادة تماثل المعلومات بين الأطراف أصحاب المصلحة في كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

كما نلاحظ من الجدول السابق عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع وهو تماثل المعلومات وباقي المتغيرات

من 5% وأن المتغيرات الباقية ليس لديها أثر في معادلة الانحدار وتمثل نماذج الدراسة في معادلات الانحدار الآتية:

$$\text{Infoass} = -.094 + 1.020 \text{gov}$$

$$\text{Infoass} = -.0168 + 0.738 \text{gov} + 0.112 \text{size}$$

$$\text{Infoass} = -.560$$

$$= +0.789 \text{gov} + 0.105 \text{size} + 0.572 \text{fansaf} + e$$

بناء على ماسبق نرفض فرض القائل: "لا يوجد

تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية" وقبول الفرض القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية.

الجدول رقم (7): البواقي الاحصائية

Residuals Statistics ^a					
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.149691	.662096	.431328	.1549665	24
Std. Predicted Value	-1.817-	1.489	.000	1.000	24
Standard Error of Predicted Value	.009	.020	.015	.003	24
Adjusted Predicted Value	.136961	.674851	.432281	.1551526	24
Residual	-.0501253-	.0770940	0E-7	.0347121	24
Std. Residual	-1.347-	2.071	.000	.933	24
Stud. Residual	-1.544-	2.196	-.012-	1.029	24
Deleted Residual	-.0658641-	.0866635	-.0009525-	.0423575	24
Stud. Deleted Residual	-1.603-	2.457	-.004-	1.067	24
Mahal. Distance	.367	5.533	2.875	1.365	24
Cook's Distance	.000	.187	.057	.057	24
Centered Leverage Value	.016	.241	.125	.059	24

يوضح الجدول السابق إحصاءات بواقي النموذج، وهي الفرق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ويتضح بأن قيمة Mahal. Distance العظمى 5.533 وهي أقل من القيمة الحرجة كأى تربيع وبالتالي لا توجد قيم متطرفة، وكذلك تعني بواقي النموذج الجزء الباقي الذي لم ينجح المتغير المستقلة gov الإفصاح عن معلومات محور الحوكمة والمتغير المستقل size حجم المصرف والمتغير المستقل fansaf الإفصاح عن معلومات السلامة المالية في تفسيره؛ لذا يطلق عليه خطأ النموذج أو

الجدول رقم (5): ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
gov	Regression	.475	1	.475	99.816	.000 ^b
	Residual	.105	22	.005		
	Total	.580	23			
size	Regression	.529	2	.265	109.54	.000 ^c
	Residual	.051	21	.002		
	Total	.580	23			
fansaf	Regression	.552	3	.184	132.86	.000 ^d
	Residual	.028	20	.001		
	Total	.580	23			

يتضمن الجدول السابق قيم تحليل التباين والذي يمكن

من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F، حيث يتضح من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F > 0.05$ حيث بلغت قيمة P-value أو المعنوية (0.000) وقيمتها الإحصائية F 99.816, 109.54, 132.86 على التوالي مما يؤكد

القوة التفسيرية العالية للانحدار المحلي من الناحية الإحصائية.

4- اختبار الانحدار

لاختبار الفرض الثاني القائل "لا يوجد تأثير ذو دلالة

إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية".

الجدول رقم (6): Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error				Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	-.094-	.054		-1.720-	.099	-.206-	.019
	gov	1.020	.102	.905	9.991	.000	.808	1.231
	(Constant)	-.168-	.042		-4.021-	.001	-.255-	-.081-
2	gov	.738	.094	.655	7.860	.000	.543	.934
	size	.112	.024	.394	4.729	.000	.063	.162
	(Constant)	-.560-	.101		-5.532-	.000	-.772-	-.349-
3	gov	.789	.072	.701	10.927	.000	.639	.940
	size	.105	.018	.369	5.810	.000	.067	.143
	fansaf	.572	.140	.202	4.076	.001	.279	.865

من بيانات الجدول السابق يتضح أن المتغيرات المستقل gov الإفصاح عن معلومات محور الحوكمة والمتغير المستقل size حجم المصرف والمتغير المستقل fansaf الإفصاح عن معلومات السلامة المالية له دلالة إحصائية لأن مستوى المعنى Sig أقل

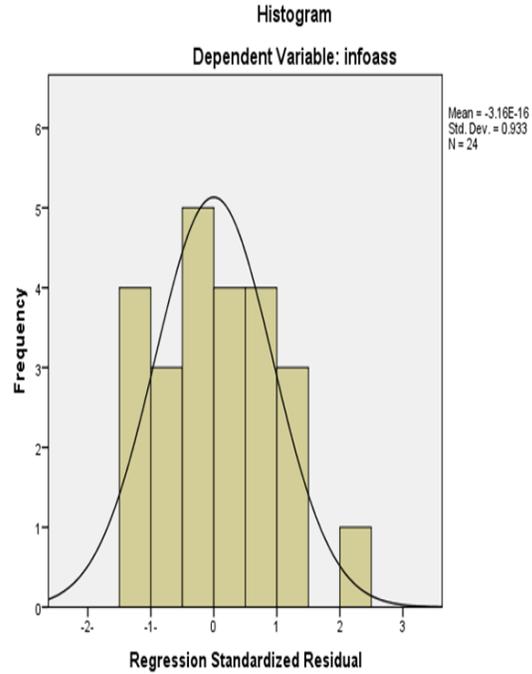
يوجد عدد من التحديات التي تنتظرنا في تشكيل إفصاحات فعالة للشركات، حيث يتم التركيز على المعلومات غير المالية الأكثر أهمية فقط ودون التعامل مع مخاوف الموثوقية والقابلية للمقارنة المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية ومؤشرات الأداء الرئيسة غير المالية ذات الصلة. يجب أن يتم تدارك هذا الأمر على الفور من قبل الإدارة وصانعي السياسات ومنظمي الأسواق المالية إذا رغبوا في جعل عملية الإفصاح من قبل الشركات تعمل بكفاءة وتساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات ودعم تخصيص الفعال للموارد في سوق الأوراق المالية.

* النتائج التطبيقية:

- 1- أن المصرف يقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية من غير قصد.
- 2- تظهر النتائج عدم استخدام معيار محدد للإفصاح عن المعلومات غير المالية؛ وذلك بسبب اختلاف الإفصاح من سنة لأخرى.
- 3- قصور الإفصاح المحاسبي حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمخاطر ورأس المال الفكري والحوكمة والأداء والتوقعات المستقبلية والفرص.
- 4- محدودية الإفصاح المحاسبي حول رؤوس الأموال الستة في المصارف.
- 5- تم اقتراح مؤشر للإفصاح عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية.
- 6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية

البواقي Residuals ويبلغ 0.0770940 وهي أكبر قيمه له، ويرجع ذلك إلى أن النموذج السابق قد اعتمد على المتغير المستقل gov الإفصاح عن معلومات محور الحوكمة والمتغير المستقل size حجم المصرف والمتغير المستقل fansaf الإفصاح عن معلومات السلامة المالية بوصفها أحد متغيرات الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية بمعزل عن المتغيرات الأخرى المتوقع تأثيرها في الحد من عدم تماثل المعلومات، وبشكل عام يتعين أن تكون بواقي النموذج المقترح موزعة طبيعياً حتى يمكن الاعتماد على نتائجه وهو ما يوضحه الرسم البياني الآتي، مما يعني أن بواقي النموذج موزعة طبيعياً، وهذا ما يدعم الثقة في النموذج والمؤشر المقترح :

شكل رقم (2): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقترح



المصدر اختبار SPSS

نتائج الدراسة وتوصياتها:

* النتائج النظرية

- Al-Tuwaijri, S. A., Christensen, T. E., and Hughes Li, K. E. (2004) 'The relations among environmental disclosure, environmental performance, and economic performance: A simultaneous equations approach'. Accounting, Organizations and Society, 29(5-6), 447-471.
- Brown, S., Lo, K. and Lys, T. (1999), "Use of R-squared in accounting research: measuring changes in value relevance over the last four decades", Journal of Accounting and Economics, Vol. 28 No. 2, pp. 83-115.
- Bouten, L., Everaert, P., Van Liedekerke, L., De Moor, L., and Christiaens, J. (2011) 'Corporate social responsibility reporting: A comprehensive picture?' Accounting Forum, 35(3), 187-204.
- Brown, Halina Szejnwald, Martin Jong, and David L. Levy. 2009. Building institutions based on information disclosure: Lessons from GRI's sustainability reporting. Journal of Cleaner Production 17: 571-80.
- Cheynel, E., & Levine, C. B. (2020). Public disclosures and information asymmetry: A theory of the mosaic. The Accounting Review, 95(1), 79-99
- Cormier, D., Ledoux, M. J., & Magnan, M. (2012). The moderating effect of voluntary disclosure on the relation between earnings quality and information asymmetry: some Canadian evidence. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 8(2), 157-183.
- Corwin, S. A., & Schultz, P. (2012). A simple way to estimate bid-ask spreads from daily high and low prices. The journal of finance, 67(2), 719-760.
- Cormier, D., Magnan, M., and Van Velthoven, B. (2005) 'Environmental disclosure quality in large German companies: Economic incentives, public

7- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف الليبية.

* التوصيات

- 1- العمل على التوسع في الإفصاح المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات باتباع المعايير المحلية والدولية التي تحكم ذلك.
- 2- تطبيق المؤشرات المحاسبية وذلك لإمكانية المقارنة بين المصارف الليبية من خلال توحيد عملية القياس والإفصاح المحاسبي.
- 3- توفير المعلومات بالكم والكيف والتوقيت لجميع أصحاب المصلحة في المصرف.

مراجع الدراسة

- السيد، صفاء محمود، (2005) "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية" سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 19، العدد 1.
- عبد الجليل، توفيق حسن، أبو نصار، محمد، (2014)، " العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية" دراسات في العلوم الإدارية، المجلد 2 العدد 41، 326-342.
- السيد، محمد فوزي محمد، (2020) "أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك - دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص 1-25.
- Arvidsson, S. (2011). Disclosure of non-financial information in the annual report. Journal of intellectual capital, Vol. 12 No. 2, pp.277-300.

- of Accounting and Economics 31 (2001), pp 405–440.
- Jogiyanto. (2010). Portfolio Theory and Investment Analysis. Seventh Edition. BPFE. Yogyakarta.
 - KPMG. 2011. KPMG International Survey of Corporate Responsibility Reporting 2011. London: KPMG.
 - Kristandl, G. and Bontis, N. (2007), “The impact of voluntary disclosure on cost of capital estimates in a temporal setting”, Journal of Intellectual Capital, Vol. 8 No. 4, pp. 577-94.
 - Lu, Yingjun, and Indra Abeysekera. 2014. Stakeholders’ power, corporate characteristics, and social and environmental disclosure: Evidence from China. Journal of Cleaner Production 64: 426–36
 - Lev, B. and Zarowin, P. (1999), “The boundaries of financial reporting and how to extend them”, Journal of Accounting Research, Vol. 37 No. 2, pp. 353-85.
 - Maroun, Warren. 2017. Assuring the integrated report: Insights and recommendations from auditors and preparers. The British Accounting Review 49: 329–46.
 - Miska, Christof H., Günter K. Stahl, and Mark E. Mendenhall. 2013. Intercultural competencies as antecedents of responsible global leadership. European Journal of International Management 7: 550–69.
 - Moneva, José M., Pablo Archel, and Carmen Correa. 2006. GRI and the camouflaging of corporate unsustainability. Accounting Forum 30: 121–37.
 - Sriram, R.S. (2008), “Relevance of intangible assets to evaluate financial health”, Journal of Intellectual Capital, Vol. 9 No. 3, pp. 351-66.
 - Saa’deh, M. Y., Mohamad, N. R., & Hashim, H. A. (2017). The Role of Voluntary pressures or institutional conditions? European Accounting Review, 14(1), 3-39.
 - Scott., A. J. (2006). Creative Cities: Conceptual Issues And Policy questions. Journal of Urban Affaires, 28(1), 1-17. <https://doi.org/10.1111/j.0735-2166.2006.00256.x>
 - Easley, D., & O'hara, M. (2004). Information and the cost of capital. The journal of finance, 59(4), 1553-1583.
 - Frankel. R., Li. X., 2004, "Characteristics at A firm's Information Environment and The Information asymmetry Between Insiders and Outsiders”, Journal of Accounting and Economics, 37(2): 229-259.
 - Financial Accounting Standards Board (FASB) (2001a), Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures, FASB, New York, NY
 - Fonseca, Alberto. 2010. How credible are mining corporations’ sustainability reports? A critical analysis of external assurance under the requirements of the international council on mining and metal. Corporate Social Responsibility and Environmental Management 17: 355–70.
 - Haddad, A. E., AlShattarat, W. K., & Nobanee, H. (2009). Voluntary disclosure and stock market liquidity: evidence from the Jordanian capital market. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 5(3), 285-309.
 - Hassan, O., & Marston, C. (2010). Disclosure measurement in the empirical accounting literature: a review article, Economics and Finance Working Paper Series, Brunel University, Working Paper No. 10–18.
 - Healy, Paul M, Krishna G. Palepu, "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets A review of the empirical: disclosure literature" Journal

- Disclosure on Information Asymmetry and Its Impact on the Cost of Capital. *Advanced Science Letters*, 23(9), 8389-8394.
- Shehata, Nermeen F. " Theories and Determinants of Voluntary Disclosure", *Accounting and Finance Research*, Vol. 3, No. 1; 2014, pp18-26.
 - Petersen, C., & Plenborg, T. (2006). Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 15(2), 127-149.
 - Romito, S., & Vurro, C. (2020). Non-financial disclosure and information asymmetry: A stakeholder view on US listed firms. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*.
 - Richardson V. J., 1998, "Information Asymmetry and Earnings Management: Sam Evidence", University of Arkansas, Working Paper.
 - SUHARSONO, R. S., NIRWANTO, N., & ZUHROH, D. (2020). Voluntary Disclosure, Financial Reporting Quality and Asymmetry Information. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(12), 1185-1194.
 - Uyar, A., & Kılıç, M. (2012). Value relevance of voluntary disclosure: evidence from Turkish firms. *Journal of Intellectual Capital*, 13(3), 363-376.
 - Zamil, I. A., Ramakrishnan, S., Jamal, N. M., Hatif, M. A., & Khatib, S. F. (2021). Drivers of corporate voluntary disclosure: a systematic review. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. , June 2021,